



الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2-3 مايو 2018، أنقرة - تركيا

مشروع قرارات

إن أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، إذ يعربون عن شكرهم لسيسرك، بصفته أمانة اللجنة وعضو في المكتب بحكم منصبه، والبنك الإسلامي للتنمية كعضو في المكتب بحكم منصبه، على دعمهما المتمثل في تنظيمهما المشترك للدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت بتاريخ 2-3 مايو 2018 في أنقرة، جمهورية تركيا، بمشاركة 69 مندوبا من مكاتب الإحصاء الوطنية من 31 دولة عضو في المنظمة و 10 منظمات إقليمية ودولية؛ وإذ ينوهون مع التقدير بالعروض والمداخلات التي ألقتها جميع الدول المشاركة والمنظمات الدولية، اعتمدت اللجنة القرارات التالية:

1. إذ تحيط علما مع ارتياح كبير بالأنشطة المضطلع بها، توجهت اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بالشكر لأعضاء المكتب السابقين (إندونيسيا (الرئيس) والكويت وتركيا (نائب الرئيس) وفلسطين (المقرر)) على خدمتهم خلال الدورتين الخامسة والسادسة (2015-2017) وانتخبت البلدان التالية لتكون أعضاء للمكتب خلال الدورتين السابعة والثامنة (2018-2019): ماليزيا (الرئيس) وتركيا وتونس (نائب الرئيس) وأوغندا وفلسطين (المقران).

2. إن اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، إذ تقدمت بالتهاني لسيسرك بمناسبة حلول الذكرى الأربعين لتأسيس المركز وإذ ترحب مع التقدير بالتقارير المحلية والعروض التي أعدتها وقدمتها الأمانة العامة حول "أنشطة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي المنجزة":

أ. تلاحظ مع الارتياح التنفيذ الناجح لبرنامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات الإحصائية (StatCaB) بما يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون الفني فيما بين البلدان النامية (BAPA) لعام 1978 وعضوية سيسرك في الشبكة العالمية لمؤسسات التدريب الإحصائي (GIST) تحت مظلة اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لتيسير التعاون فيما بين أعضاء الشبكة في مجال تقديم دورات إحصائية بطريقة أكثر اتساقا ومعيرة، وتجدد ثققتها في الأمانة العامة لإجراء برنامج بناء القدرات الإحصائية مع إمكانية توسيع النطاق ليشمل الأنشطة التي تركز على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتقدر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة في نشر المواد التي



الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2-3 مايو 2018، أنقرة - تركيا

مشروع قرارات

تغطيها دورات برنامج بناء القدرات الإحصائية على الإنترنت **وتطلب** منها زيادة إثراء محتوى المنصة الخاصة بالمواد الإحصائية للتعليم الإلكتروني (SEP) لنشر المحتويات التي تغطيها دورات بناء القدرات الإحصائية فضلاً عن أدلة وكتيبات الإحصاءات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة على شبكة الإنترنت، **وتشجع بقوة** أعضائها على المشاركة بفعالية في برنامج بناء القدرات الإحصائية ليس بصفتهم كمستفيدين من أنشطة البرنامج فقط بل كمقدمين لهذه الأنشطة كذلك؛ **وبناء على ذلك**، **تدعو** أعضائها إلى تعزيز مسرد خبراء الإحصاء (روز) الذي تستضيفه الأمانة العامة فيما يتعلق بتسجيل تفاصيل خبراء الإحصاءات الرسميين المؤهلين، **وتدعو كذلك** أعضائها، الذين لم يقوموا بذلك بعد، إلى استكمال مسح برنامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات الإحصائية نصف السنوي 2018-2019 لتحديد أفضل للاحتياجات والقدرات في بلدانهم؛

ب. **تؤكد من جديد التزامها** بتنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) **وتجدد ثقتها** للأمانة العامة لمواصلة المشروع الخاص بالأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح (TQS) مع أصحاب المصلحة المعنيين لتسهيل إدماجها في المسوحات الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

ج. **تقر** بالحاجة إلى تعزيز كفاءات النظم الإحصائية الوطنية (NSSs) للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تلبية متطلبات خطة التنمية الإقليمية والعالمية؛ **وتؤكد** على فوائد عمليات مراجعة النظراء نحو تحسين النظم الإحصائية الوطنية؛ **وتعرب عن تقديرها** للأمانة العامة على إجراء مسح مراجعة النظراء لمنظمة التعاون الإسلامي وتوسيع نطاق قاعدة روز من أجل بناء فريق من الخبراء للاشتراك في بعثات مراجعة النظراء في المستقبل **وتذكر كذلك** أعضائها، الذين لم يقوموا بذلك بعد، بإتمام المسح المذكور وإبلاغ الأمانة العامة عن معلومات الخبراء المؤهلين لإجراء بعثات مراجعة النظراء لإدراجها في روز؛ **وتشدد** على أوجه التآزر فيما يخص الشراكات بين أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين لتنفيذ مراجعات النظراء للنظم الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في المنظمة لدعم البلدان في نطاق عملهم المشترك؛ **وتوصي** الأمانة العامة بالتعامل رسمياً مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي أو فوق الوطني لإقامة روابط تعاون مؤسسية من



الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2-3 مايو 2018، أنقرة - تركيا

مشروع قرارات

أجل تنفيذ مراجعات النظراء في النظم الإحصائية الوطنية للبلدان الأعضاء في المنظمة وفقاً لنتائج مسح مراجعة النظراء لمنظمة التعاون الإسلامي؛

د. **تعرب عن شكرها لجميع الجهات المعنية الوطنية على إتمامها لـ "المسح المعني بقاعدة بيانات صناعة التمويل الإسلامي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وتدعو كذلك أعضاءها والجهات المعنية الوطنية الأخرى ذات الصلة، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى ملء الاستبيان المذكور أعلاه، لتمكين الأمانة العامة من تحديد الوكالات ذات الصلة في هذا المجال؛ وتشيد بالأمانة العامة في أن تصبح عضواً في فرقة العمل المعنية بالتمويل الإسلامي في إطار الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعنية بالحسابات القومية (ISWGNA) من أجل متابعة أفضل لجدول الأعمال الإحصائي العالمي بشأن التمويل الإسلامي؛ وتثني على الجهود التي تبذلها الأمانة العامة بشأن إدراج المؤشرات الهيكلية الرئيسية في صناعة التمويل الإسلامي لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في قاعدة بيانات هذه الأخيرة للإحصاءات (أويستات) تحت فئة "الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية".**

هـ. **ترحب مباشرة بالخير بعضوية سيسرك في فرقة العمل المعنية بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة (TOSSD) كمؤسسة دولية للمساهمة في تشكيل السمات الإحصائية لهذه الأخيره والتي تهدف إلى تكملة المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) من خلال زيادة الشفافية ورصد التمويل الأوسع للتنمية وتعليماته المتعلقة بالإبلاغ؛ وتشجع الأمانة العامة على التعاون بفعالية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل تنظيم تطبيقات تجريبية حول الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة وإجراء أنشطة في مجال بناء القدرات الإحصائية بعد وضع الصيغة النهائية لتعليمات الإبلاغ الخاصة بالدعم الرسمي التام في أعضائه المتطوعين؛ وتحث أعضائها على دعم الأمانة العامة في تعميم "استبيان حول رسم ملامح المساعدة التنموية والتعاون في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" على الوكالات ذات الصلة في بلدانهم أو ملء الاستبيان المذكور أعلاه إلى أقصى حد ممكن في حدود قدراتهم وتقديمه في الوقت المناسب إلى الأمانة العامة؛**

و. **تلاحظ كذلك التنظيم الممتاز من قبل الأمانة العامة لورشتي عمل حول رصد الأمن الغذائي في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لإذكاء**



الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2-3 مايو 2018، أنقرة - تركيا

مشروع قرارات

الوعي بشأن رصد مقصد أهداف التنمية المستدامة 1.2؛ وتلفت الانتباه إلى ضرورة زيادة قدرات أصحاب المصلحة المعنيين في النظم الإحصائية الوطنية للبلدان الأعضاء في المنظمة؛ وبذلك، تشجع الأمانة العامة على تحقيق التآزر مع منظمة الأغذية والزراعة من خلال توقيع مذكرة تعاون من أجل استمرار أنشطة رصد الأمن الغذائي وإحصاءات الزراعة.

ز. تهنئ الأمانة العامة على عملها الدؤوب والمتواصل لتطوير ونشر الخدمات والوحدات والتطبيقات عبر الإنترنت بما في ذلك الموقع الإلكتروني الجديد للجنة الإحصائية، وتوسيع نطاق تغطية قاعدة بيانات أويستات بثقات ومؤشرات جديدة، ووحدة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في أرقام (CIF)، وتطبيق محمول سيسرك، ودليل المؤسسات الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعنية بنطاق مجالات اختصاصات سيسرك؛ وتدعو أعضائها إلى التحقق دورياً من صحة وسلامة المعلومات المتاحة في بلدانهم وإبلاغ الأمانة العامة بذلك في حالة عدم التوافق؛ وتطلب من أعضائها تقديم الدعم اللازم في جمع المعلومات ذات الصلة بشأن المؤسسات الموجودة في بلدانهم بمجرد إطلاق دليل المؤسسات الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ح. تؤكد على ضرورة زيادة حس الملكية لدى أعضائها من أجل استدامة الأنشطة والمشاريع الإحصائية التي تقوم بها الأمانة العامة؛

3. إن اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، إذ تولي الاهتمام مع الشكر للعروض المقدمة في جلسة "تحسين إجراء التعدادات ونظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (CRVS) لجولة عام 2020 من تعدادات السكان والمساكن" من قبل الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان اللذان وقَّرا إحاطة حول التقدم الأخير المحرز في الساحة الإحصائية العالمية بشأن نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وجولة 2020 من تعدادات السكان والمساكن من قبل كل من ألبانيا وأذربيجان وغامبيا وإيران والأردن وكازاخستان ومالي والمملكة العربية السعودية التي تغطي ممارساتها الوطنية المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وإجراء التعدادات؛ وإذ تأخذ في الاعتبار أن ضعف نظم هذا الأخير وعدم وجود آلية تنسيق لمشاركة البيانات بين المؤسسات يؤدي إلى اعتماد كبير على تعداد السكان الذي ربما لم يتم تطويره على النحو المناسب لتوفير كفاية ودقة البيانات المطلوبة



الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2-3 مايو 2018، أنقرة - تركيا

مشروع قرارات

للتخطيط الوطني الشامل؛ وإذ توضع في اعتبارها حقيقة أن نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يلعب دوراً محورياً خاصة في ما بين جولات التعداد؛ وإذ تعترف بالمجموعة المتنوعة من التحديات التي تتراوح بين خفض معدلات المشاركة إلى زيادة تكاليف جمع البيانات التي يواجهها أعضاؤها في إجراء تعدادات السكان والمساكن في جولة عام 2020 والحلول المبتكرة التي طورها ونفذها أصحاب المصلحة الدوليون من أجل البلدان التي تواجه صعوبات في إجراء تعدادات السكان والمساكن التقليدية الكاملة:

أ. **تهنئ فلسطين** على نجاحها في إجراء التعداد الثالث للسكان والمساكن والمنشآت في ضوء الأوضاع الاستثنائية بسبب الاحتلال وكذلك أول إحصاء على الإطلاق للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الخاصة بهم في لبنان، وتدعم تبادل الدراية وأفضل الممارسات المتراكمة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مع جميع أعضائها؛

ب. **تشدد بقوة** على تخصيص مستوى كافٍ من الموارد لتخطيط أنظمة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتطويرها وتنفيذها وصيانتها وتحديث النظم الورقية واليدوية في هذه الأنظمة المدعومة بالتكنولوجيا من قبل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتقليل العبء على المكاتب الإحصائية الوطنية المجهدة بالطلبات على البيانات الديموغرافية المؤقتة والتي تم الحصول عليها من التعدادات السكانية؛

ج. **تدعو** أعضائها لمناصرة وجود آليات تنسيق راسخة لتبادل البيانات بين المؤسسات بكفاءة نحو بناء نظم فعالة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛

د. **تطلب** من الأمانة العامة التعاون مع الوكالات الدولية ذات الصلة لتنظيم أنشطة إحصائية لزيادة الوعي بشأن تكنولوجيات جمع البيانات الإلكترونية لتحسين تكلفة إجراء التعدادات وجودته وكفاءته؛ وأساليب بديلة لزيادة العمل التعدادي الوطني الأوسع نطاقاً وإنتاج بيانات التعدادات الجغرافية المرجعية؛ وإجراء إحصاء تعدادي مختلط؛ وتشغيل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بما يتماشى مع المبادئ والتوصيات لنظام الإحصاءات الحيوية - التنقيح 3، والكتيب المنقح الخاص بها.



الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2-3 مايو 2018، أنقرة - تركيا

مشروع قرارات

4. إن اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، إذ تنظر باهتمام كبير في العروض المقدمة تحت إطار "تعزيز إنتاج إحصاءات الهجرة ونشرها واستخدامها" من قبل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع التركيز على المبادرات العالمية المتعلقة بإنتاج إحصاءات الهجرة واللاجئين، ومن قبل كل من إندونيسيا وجزر المالديف والسودان وتركيا التي تُطلع من خلالها عن خبراتها القطرية الحالية المتعلقة بأنظمتها الإحصائية بشأن قياس تدفقات الهجرة، وإذ تدرك حقيقة أن السياسات المعنية بالمهاجرين واللاجئين تتطلب بيانات عالية الجودة في تشكيل القرارات ذات الصلة التي تعتبر حيوية ليس فقط للحكومات الوطنية والمنظمات الدولية فحسب، ولكن أيضاً للمهاجرين واللاجئين:

أ. تُسلم بأن معظم تدفقات الهجرة هي بين البلدان النامية وأن نقص القدرات الإحصائية يؤدي إلى تفاقم ندرة البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية؛

ب. تُشدد على الحاجة إلى برنامج عالمي يتماشى مع الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية والانتظامية والميثاق العالمي بشأن اللاجئين من أجل تحسين النظم الإحصائية الوطنية لجمع البيانات المتعلقة بالهجرة وتصنيفها ومعالجتها ونشرها لزيادة عدد البلدان المبلغة والإسهام بصورة أفضل في عمليات صنع القرار بشأن المهاجرين واللاجئين؛ وتطلب من الأمانة العامة أن تواصل البحث عن سبل ممكنة للتعاون مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين ذوي الصلة للإسهام في جهود أعضائها ضمن تحسين نظمها الإحصائية الوطنية لقياس تدفقات الهجرة والإبلاغ عنها بفعالية؛ وتدعو الأمانة العامة إلى تنظيم ورشة عمل حول إحصاءات الهجرة واللجوء لصالح البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة؛

ج. تشجع أعضائها ذوي القدرات المناسبة لاستكشاف مدى ملاءمة المصادر البديلة لبيانات الهجرة - المستقاة من البيانات الخلوية المسجلة، ووسائل الإعلام الاجتماعية، واستفسارات محركات البحث، وغيرها من أوجه التواجد الممكن على الإنترنت التي تستضيف البيانات الكبيرة ذات الصلة - من خلال تقدير حدودها ومخاطرها لتحديد الحالة الراهنة بسرعة وتقديم توقعات مستقبلية بشأن تدفقات الهجرة؛



الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2-3 مايو 2018، أنقرة - تركيا

مشروع قرارات

د. **توصي** الأمانة العامة بالنظر في الإحصاءات المتعلقة بالتجارة بالبشر في الدورات المقبلة؛

هـ. تحث أعضائها على بذل جهود للرفع بشكل كبير من مستوى إنتاج بيانات قابلة للمقارنة مصنفة حسب حالة المهاجرين واللاجئين، وبالتالي **تدعو** المجتمع الإحصائي الدولي إلى تعزيز دعم بناء القدرات بما يتماشى مع المقصد 18.17 من أهداف التنمية المستدامة.

5. إن اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، **إذ تستمع مع التقدير** إلى العروض المقدمة تحت إطار جلسة "تحديد أولويات وقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومطابقتها وملكيتهما على الصعيد الوطني" من قبل كل من **سيسرك، وباريس 21، وأفريستات** والتي تلقي الضوء على أولويات أهداف التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وأدوات لتحديد موقع هذه الأهداف ورصدها، والمبادرات الإقليمية لتحديد أولوياتها وقياسها، ومن قبل كل من **الكاميرون واندونيسيا والأردن والنيجر وباكستان وفلسطين والصومال** مع الممارسات القطرية بشأن تحديد أولويات وقياس مؤشرات الأهداف المعنية في سياقاتها المحلية؛ **وإذ تسترشد** بالقرارات والوثائق ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تسلط الضوء على متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أساس النهج الطوعي والقطري مع مراعاة مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية واحترام مساحة السياسات والأولويات:

أ. **تعرب** عن تقديرها للأمانة العامة بخصوص متابعة جدول الأعمال الإحصائي العالمي المتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإطار الرصد باعتبارها المؤسسة المعينة لهذا الغرض على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والإعداد المتميز للتقرير حول نتائج مسح الميول حول أولويات أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

ب. **تكرر تأكيد دعوتها** إلى أعضائها، التي قدمت ردوداً جزئية أو تلك التي لم ترسل أي رد بالأساس، لإرسال الاستبيان المكتمل حول أولويات أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما يتماشى مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين والثلاثين والثلاثين للكومسيك لتمكين الأمانة العامة من تقديم تغطية أكثر شمولاً لأولويات أهداف التنمية المستدامة على مستوى المنظمة مع تحديد احتياجات وقدرات أعضائها فيما يتعلق بمؤشرات الأهداف المعنية لأغراض التحليل وتنظيم أنشطة إثراء المهارات؛



الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2-3 مايو 2018، أنقرة - تركيا

مشروع قرارات

ج. **تطلب** من الأمانة العامة التعاون مع الجهات المعنية الدولية ذات الصلة في تنظيم الأنشطة الإحصائية بشكل مشترك بشأن المجالات ذات الأولوية في التقرير المتعلق بنتائج مسح الميول بشأن أولويات أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتوصي أيضاً بالنظر في البيئة المؤسسية للإحصاءات الرسمية دعماً لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الحوكمة والقيادة وآليات التنسيق وأدواته بالإضافة إلى الحوار والشراكة بين المنتجين ومستخدمي البيانات والإحصاءات؛

د. **تلقت الانتباه إلى** نقص الموارد المالية باعتبارها عقبة رئيسية كما ورد في تقرير الأمانة العامة حول الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتالي رصدها؛ وتحث المجتمع الدولي بما يشمل سيسرك والبنك الإسلامي للتنمية بصفته عضواً في مكتب اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بحكم منصبه وصناع القرار في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تعبئة المزيد من الموارد لتتحول النظم الإحصائية الوطنية لتكون قادرة على إنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

6. **إذ درست بعناية فائقة** النتائج التي قدمتها مجموعات الجلسة الجانبية حول "رؤية استراتيجية جديدة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: أين نريد أن نصل بحلول عام 2030"، **ترحب** اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بإنشاء فريق عمل (WG) معني بتطوير رؤية استراتيجية جديدة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي يشترك في رئاسته كل من **ماليزيا وإيران، وتدعو** أعضائها للمشاركة في فريق العمل هذا، **وتطلب** من الأمانة العامة بأن تكون عضواً بحكم منصبها في فريق العمل وأن تعمم استبياناً مختصراً على الإنترنت لأعضائها لتحديد أعضاء الفريق المعني وجمع التعليقات من أعضاء اللجنة الإحصائية من أجل صياغة الخطوط العريضة لمحتويات الرؤية الاستراتيجية الجديدة للجنة الإحصائية للمنظمة، **وتتوقع** من الرئيسين المشاركين لفريق العمل والأمانة العامة تقديم تقرير مرحلي للدورة القادمة للجنة الإحصائية بشأن نتائج المشاورات المباشرة و / أو عبر الإنترنت التي ستجري لتطوير هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة.

7. **تهنيئ** اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي **المغرب** على نجاحه في تنظيم الدورة الحادية والستين لمؤتمر الإحصاء العالمي للمعهد الدولي للإحصاء (WI) في الفترة ما بين 16 و 21 يوليو 2017 بمراكش، **وتثني** كذلك على



الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2-3 مايو 2018، أنقرة - تركيا

مشروع قرارات

ماليزيا لاستضافتها للدورة الثانية والستين لمؤتمر الإحصاء العالمي (WSC) للمعهد الدولي للإحصاء (ISI) الذي سيعقد في الفترة ما بين 18 و 23 أغسطس 2019 في كوالالمبور، وتدعو أعضائها للمشاركة في هذا الحدث والمساهمة فيه، وتشجع كلا من الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية على الترويج لهذه الدورة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

8. إذ تؤكد أن تحقيق الحماية البيئية يبدأ بتقليل وطأة أثرنا على الطبيعة، تدعم اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي جهود ومبادرات الأمانة العامة سعياً لخفض الوثائق الورقية المتاحة لاستخدام المندوبين خلال دوراتها، وترحب بنشر النسخ الإلكترونية من الوثائق ذات الصلة المتاحة على موقعها الإلكتروني في الوقت المناسب لتكون قابلة للتحويل إلى بيئة غير ورقية.

9. تقرر اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي عقد دورتها الثامنة في الربع الأخير من عام 2019.

أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

أنقرة، 3 مايو 2018